

International Institute for Strategic Studies [IISS]
The Military Balance 2005/2006
(London: IISS, 2005).

الميزان العسكري، ٢٠٠٥-٢٠٠٦

حسن حسن

باحث في الشؤون العسكرية.

المسلحة العراقية، من تشويه لتقاليد هذه القوات ومسح لقدراتها، حتى إن المساحة التي أفردتها لها طبعة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ من «الميزان العسكري» تقل عن المساحة المخصصة لجيبوتي! هذه ناحية، وهناك في هذا الشأن ناحية أخرى، وهي التشكيك في غاية رصد الدول العربية، على وجه التحديد، ميزانيات دفاع - يبلغ بعضها أرقاماً خرافية - لتنفقها على مشتريات أسلحة تقليدية، فيما أدوات المواجهات المعاصرة أضحت غير تقليدية بالمعنى الأقصى، أي السلاح النووي، والمعنى الأدنى، أي سلاح المقاومة الشعبية.

هذه توطئة تهيئ بمن يروم المشاركة في التساؤل أعلاه أن يولي التحليلات «الحارة»، التي يمهد بها كتاب الميزان العسكري، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ لقدرات دول العالم العسكرية، ويعقب بها على هذه القدرات، اهتماماً يفوق اهتمامه بالأرقام «الباردة» التي تقصر منفعتها على الكم دون النوع (Quality).

في ميدان البحث العسكري اليوم ميل جامع إلى التساؤل عما ستؤول إليه مصائر القوات النظامية المسلحة في بلدان العالم الثالث، على وجه التخصيص، في ظل البيئة الأمنية التي لا تني الولايات المتحدة الأمريكية تصوغها وتسعى إلى تعميمها على أي دولة تسمها الإدارة الأمريكية بميسم المروق وتريد توضيبيها في معلبات «الديمقراطية» ولو كره شعب هذه الدولة ويلات «الفوضى الخلاقة». ولهذا التساؤل خبيء فحواه أن الدولة التي تُرمى بتهمة العصيان، وإن أطاعت، ستنتهي إلى شبه دولة وسينقلب ما يبقى من جيشها إلى قوى أمن داخلي كي يقي جحافل الاحتلال المدججة بـ «الديمقراطية»، وخزات أليمة من لدن مجموعات غير نظامية تعتمد تكتيكات حرب العصابات في المدن والأرياف. وبهذا، تنتاب من يقف على مضامين طبعات الميزان العسكري (The Military Balance) منذ احتلال العراق غصة، لما أفضى إليه قرار أول حاكم أمريكي للعراق، بول بريمر، بحل القوات

الباردة، وجد حاجة إلى التركيز على الصراعات خارج مسرح الشرق - الغرب في أوروبا، وراح يبحث في الأصول المحلية والحلول المحتملة لصراعات من جميع الأنواع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط؛ مع العلم بأنه، كما يقول، «لا يدين بأي ولاء لأي حكومة أو جهة سياسية».

أما الميزان العسكري، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، فهو تحديث لسلفه حتى آب / أغسطس ٢٠٠٥، وتقدير «دقيق» للقوات العسكرية ونفقات الدفاع في ١٦٩ بلداً. وهو يشمل في أقسامه الثلاثة الاتجاهات الإقليمية والقدرات العسكرية وبيانات اقتصاديات الدفاع لبلدان مجموعة بحسب منطقتها (القسم الأول)؛ ويحوي معلومات حول مجموعات مسلحة غير تابعة لدول (Non-state Armed Groups) وحول أنشطة هذه المجموعات، فضلاً عن خريطة جدارية منفصلة، فيها بيانات بخصوص صراعات سابقة وحالية تتضمن معطيات عن الخسائر البشرية والمادية (القسم الثاني)؛ وينتهي بمادة مرجعية من قبيل أسماء الطائرات والقابها وبلدان منشئها والشركات الصانعة لها (القسم الثالث).

يضم الميزان العسكري تسعة فصول، ثمانية منها مكرسة لقدرات دول العالم وتوجهاتها واقتصادياتها، ويتخللها ثمانية وثلاثون جدولاً، والفصل التاسع هو عبارة عن مقالة تتناول «الحرب غير النظامية المعقدة». ويسبق هذه وتلك تقديم لمحرر التقرير/الكتاب، وملاحظات إيضاحية تيسر للباحث والقارئ الإحاطة بالمنهجية المعتمدة والإلمام بالمصطلحات

وقبل عرض الكتاب بإيجاز «وافٍ»، يحسن التعريف به وبالجهة التي تصدره كل سنة في طبعات محدثة.

في تشرين الأول / أكتوبر من كل عام، يصدر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (International Institute For Strategic Studies (IISS)) التقرير / الكتاب السنوي **الميزان العسكري**. ويصدر عن المعهد عينه كتب ودوريات تعنى، على المستوى العالمي، بالأمن الدولي وأهم التطورات السياسية والاقتصادية والأحداث الاستراتيجية العالمية، من أبرزها (Adelphi Papers) و (Strategic Survey) و (Strategic Comments) و (Survival).

ويعرّف المعهد نفسه بأنه «المرجع العالمي الريادي بشأن الصراعات السياسية - العسكرية». وهو كناية عن شركة محدودة وفق قانون المملكة المتحدة وجمعية خيرية مسجلة في آن معاً. وقد أسسه في العام ١٩٥٨ عدد من الأفراد المهتمين بكيفية الحفاظ على علاقات دولية متحضرة في العصر النووي، ونما بشكل درامي خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي بحيث طفق يغطي قضايا سياسية وعسكرية على نحو أشمل في القارات كافة، وبحيث بات شبكة تضم حوالى ٢٥٠٠ عضو من الأفراد و٤٥٠ عضواً من شركات ومؤسسات من أكثر من ١٠٠ بلد.

بدأ المعهد، الذي يتخذ من لندن مقراً له، تأسيس مكاتب في ما وراء البحار في العام ٢٠٠١ بفتح مكتب (IISS-US) في واشنطن و (IISS-ASIA) في سنغافورة. وبعد أن كان في السبعينات والثمانينات يصب مجمل عنايته على مجريات الحرب

العسكرية المتعلقة بالمعدات البرية والجوية والبحرية، والمصطلحات الخاصة باقتصاديات الدفاع.

يبلغ (IISS) بادعائه الدقة والموضوعية في معلوماته - ومنها، طبعاً، المعلومات في **الميزان العسكري** - مبلغ القول إنها مرجع للسياسيين والدبلوماسيين ومحلي الشؤون الخارجية، والشركات الدولية، والاقتصاديين والعسكريين والمعلقين والصحافيين والأكاديميين. حتى إنه لا يذكر شيئاً البتة عن مصادر معلوماته ومراجعتها. غير أن محرر الطبعة الحالية من **الميزان العسكري**، كريستوفر لانغتون (Christopher Langton)، يجافي الموضوعية إلى حدٍّ ما بحصر رؤيته لتطورات الصراع المعاصر على الصعيد العالمي الشامل في المنظور الغربي. فهو، مثلاً، يطرح «مسألة» تبدل وجه الصراع إلى ما يسمى «العمليات اللامتناظرة» (Asymmetric Operations) لا من منطلق تجارب الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) في أفغانستان والعراق فحسب، وإنما من منطلق ما وصفه بأنه تجربة روسيا في الشيشان أيضاً؛ وكأن الروس يرون في صراعهم مع الشيشانيين ومع سواهم في جمهوريات شمال القوقاز في روسيا الاتحادية، ما يراه الأمريكيون وبعض الأوروبيين في توجهاتهم المستجدة بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وينسحب الأمر ذاته على المواقف الغربية، والأمريكية تحديداً، من «تزايد الخطر الصيني على تايوان» و«تنامي التهديد ضد منطقة آسيا - المحيط الهادئ» في ظل تطور العلاقات العسكرية بين الصين وروسيا،

ومن تعثر مهمات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام في إقليم دارفور. وعلى هذا، فإن ثمة مغالطة توحي بزعم أن الإجماع على نتائج ما يدور من صراعات في هذه المنطقة وتلك هو حكماً إجماع على الأسباب. وهذا مظهر من مظاهر الهيمنة المنافية لشروط الموضوعية. وحتى مبادرة الإغاثة التي نفذتها مجموعات بحرية أمريكية ضاربة (Carrier Strike, Expeditionary Strike Groups) إثر كارثة تسونامي (٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، لم تخلُ من مآرب تعدت الغاية الإنسانية إلى أهداف ذاتية سياسية وعسكرية. وبدأ الأمر في التقديم أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي هبت إلى نجدة ضحايا الكارثة!

يخص **الفصل الأول من الميزان العسكري**، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ الولايات المتحدة بخلاصة لأهم جنبات الفكر العسكري والتخطيط الدفاعي الأمريكيين تحت العناوين التالية:

- الأمن وسياسة الدفاع الأمريكيان.
- الدفاع الصاروخي القومي.
- عمليات الانتشار والمساعدة الدولية.
- التحول والتوسع في الانتشار.
- تغيرات مراجعة الوضع العالمي للقوة.
- الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب.

أمّا كندا، فيقتصر الحديث عنها على تقدمها في مجال الاستجابة السريعة إلى الإغاثة الإنسانية إبان الأزمات والكوارث،

القدرات العسكرية لـ «أوروبا الناتو» و «أوروبا غير الناتو» جداول غنية بمعلومات عن مناورات الناتو التدريبية الرئيسية في فترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، وعن طلبياتهما من الأسلحة وما تمّ أو سيتم تسلمه من هذه الأسلحة (ص ١٤٠ - ١٥٠)، إلى جانب دراسة اقتصاديات الدفاع لكلّ منهما.

يتصدى الفصل الثالث لما تشهده روسيا من إصلاح وتحديث عسكريين، ولقضايا تتعلق بقدراتها الاستراتيجية وبرنامج نزع أسلحتها النووية الفائضة وأسلحتها الكيميائية، والبرنامج الروسي - الأمريكي الذي يرمي إلى إعادة معالجة اليورانيوم الخاص بالأسلحة بغية استخدام يورانيوم منخفض الإثراء بدلاً من اليورانيوم العالي الإثراء في الرؤوس الحربية النووية. وقد تمت حتّى الآن معالجة ما يوازي ١٠,٠٠٠ رأس نووي ضمن هذا البرنامج الذي تبلغ كلفته ١٢ مليار دولار وينتهي في العام ٢٠١٣. ويتتبع هذا الفصل التطورات في روسيا على صعد التحسينات في القدرات التكتيكية والتعاون العسكري والأمني، من خلال منظمة شنغهاي للتعاون (Shanghai Cooperation Organization) وضمن إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي (SCO)، ويشير إلى العنف Organization (CSTO)، ويشير إلى العنف المنتشر في الشمال القوقازي (الشيشان، داغستان، إنغوشيا، كابردينو - بالكاريا، وكاراخاي - تشيركيسيا). ويلاحظ أن نصيب روسيا من الجداول محدود، إذ لا يتعدى أربعة جداول، أحدها يعدد المناورات التدريبية الرئيسية، والجداول الثلاثة الأخرى متصلة باقتصاديات الدفاع وميزانية الدفاع للعام ٢٠٠٥، ومخصصات

ودعم توسّع العمليات التي يقودها الناتو، حيث إنّها أنفذت إلى أفغانستان ١٥٠٠ جندي، منهم ٢٥٠ ضمن فريق إعادة إعمار محلية (PRT) في قندهار - وهو أول فريق غير أمريكي في الأقاليم الجنوبية.

ويلى هذا جدول بمختارات من أنشطة التدريب وسواها من الأنشطة العملائية الأمريكية في مختلف أنحاء العالم في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ (ص ١٧). وبعد عرض مفصل لقدرات الولايات المتحدة وكندا العسكرية، يُسلّط الضوء على الولايات المتحدة مجدداً لناحية اقتصاديات الدفاع وميزانية الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٦، مع شرح لحصص القوات المسلحة من هذه الميزانية، فضلاً عن حصة الدفاع الصاروخي. وهذه كلها مبيّنة في جداول يعقبها جدول بأهم طلبيات المعدات الأمريكية في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦، وآخر بما طلبته كندا من أسلحة من صنع محلي وبريطاني وأمريكي، وما تسلمته أو تنتظر تسلمه من هذه الأسلحة.

يقدم الفصل الثاني لأوروبا بالإشارة إلى تشكّل وكالة الدفاع الأوروبية وتبلور استراتيجية الأمن الأوروبية، وذلك تحت عنوان «الناتو» الذي يتفرع منه كلام يتناول عمليات الناتو والتفاعل بين الناتو والاتحاد الأوروبي، والعلاقة بين الناتو وروسيا. ثمّ ينتقل الحديث إلى الدول الأوروبية غير المنضوية إلى الناتو، ويستعرض عمليات الاتحاد الأوروبي ومبادراته والصراعات في شرق أوروبا وجنوبها، مع شيء من التركيز على البلقان، ومن ثمّ على الإرهاب وأنشطة جهات غير تابعة لدول، وبخاصة في إيرلندا الشمالية وإسبانيا وتركيا. وتكتنف بيانات

التطورات في اليمن (قمع القوات اليمنية لتمرّد الشيخ الحوثي في محافظة سعدة، والحكم بالإعدام على زعيم مجموعة من ١٥ عضواً تابعين لتنظيم القاعدة، وحملة تجريد القبائل من الأسلحة..)؛ ومصر (التفجيرات في طاباً والقاهرة وشرم الشيخ)؛ وليبيا (مواصلة تطبيع العلاقات مع الغرب، ورفع العقوبات عن ليبيا بعد قرار طرابلس بالتخلي عن «أسلحة الدمار الشامل»..)؛ والجزائر (محاربة جماعات إسلامية، وافتتاح الاتحاد الأفريقي مركزاً لمكافحة الإرهاب واتّخاذ الجزائر العاصمة مقراً لهذا المركز)؛ والمغرب (العلاقات المتوترة بين المغرب والجزائر بسبب الدعم الجزائري لجهة بوليساريو، والخلاف بشأن حل مسألة الصحراء الغربية). وتجدر الإشارة إلى وقفة خاصة سيجري إيلاؤها لمنطقة الشرق الأوسط في إطار ما لا يزال يوصف، حياءً، بالصراع العربي - الإسرائيلي.

يتمحور **الفصل الخامس** المتعلق بآسيا الوسطى وجنوب آسيا، حول مواقف دول آسيا الوسطى من الوجود العسكري الأمريكي في قواعد في أوزبكستان، وسعي الصين إلى زيادة نفوذها في آسيا الوسطى من خلال منظمة شنغهاي للتعاون، ومحاولات روسيا الدؤوبة لتقوية حضورها العسكري بقواعد عسكرية في طاجيكستان وجنوب قيرغزستان بتسهيل من منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO). ويستطرد الفصل في تناول الأوضاع في أفغانستان من الانتخابات الرئاسية، إلى استمرار تطوير الجيش الأفغاني، فالإزعة أسلحة المجموعات المسلحة غير الشرعية. وبشأن جنوب آسيا، يتركز التحليل على أوضاع باكستان الداخلية، ولا سيما إعلان الرئيس

وزارة الدفاع من ميزانية ٢٠٠٥ للمشتريات والصيانة والبحث والتطوير، علماً بأن الحديث أتى إلى الصناعة/الصادرات الدفاعية.

يفرد **الفصل الرابع** تحليلاً مستفيضاً، نسبياً، للتطورات في العراق (التفجيرات الانتحارية، عمليات مكافحة المتمردين)؛ وإيران (المسألة النووية، التطورات في مضمّار الصواريخ)؛ وجدار الفصل الإسرائيلي وما يسمى الاستراتيجية الإسرائيلية لمكافحة المتمردين وتجدد التعاون الأمني الإسرائيلي - الفلسطيني، والإصلاح الأمني الفلسطيني؛ ويعرج على التطورات الأمنية في لبنان إثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، والمناوشات على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية؛ وعرض الرئيس السوري بشّار الأسد استئناف المفاوضات مع إسرائيل، ورفض هذه الأخيرة العرض ومطالبتها بخطوات سورية لكبح أنشطة حزب الله وفصائل فلسطينية «قبل إعادة بدء مفاوضات السلام». ويلفت هذا الفصل النظر إلى إجراءات مجلس التعاون الخليجي في مضمّار «مكافحة الإرهاب» وتعزيز العربية السعودية والإمارات العربية وعمّان والكويت لقدراتها العسكرية، ويشير إلى محاولات الناتو لضم دول مجلس التعاون إلى «مبادرة اسطنبول التعاونية» (Istanbul Cooperation Initiative) (ICI) عن طريق تقديم عرض إلى هذه الدول فحواء «التعاون العملي في الإصلاح الدفاعي وإمكانية التشغيل المتبادل أو التوافق التشغيلي» (Interoperability) ومكافحة الإرهاب».

ويجري الفصل مسحاً سريعاً لأبرز

الدول الشرقية والغربية للتخفيف من معاناة من نجوا من الموت. والغريب في الأمر أن توصف الاستجابة بأنها عسكرية حصراً بدلاً من وصفها بالإنسانية بوسائل عسكرية.

يستهل **الفصل السادس** تحليله للأوضاع في شرق آسيا وأستراليا، بما لتحديث وإصلاح القوات المسلحة الصينية من تأثير في شرق وشمال شرق آسيا، وما يشكله من تحديات للولايات المتحدة وحلفائها، وما يخلفه من عواقب إيجابية بالنسبة إلى الصين نفسها وروسيا وكوريا الشمالية، وعواقب سلبية بالنسبة إلى الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية.

وفي ما يتعلق بجنوب شرق آسيا وأستراليا، يرى هذا الفصل أن القوات المسلحة في عدة دول جنوب شرق آسيا، لبثت خلال فترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ مركزة على العمليات المنخفضة الشدة ضد مجموعات متمردة (إندونيسيا: حركة جيركان أتشي مديكا؛ الفلبين: جبهة مورو للتحرير الإسلامي والجماعة الإسلامية ومجموعات أبو سياف. ويعود الحديث ثانياً إلى تسونامي وما قدمته أستراليا وتايلند وسنغافورة واليابان من عون. ويذكر أيضاً تعاون دول المنطقة على مكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح على السفن، وإعلان الحكومة الأسترالية في بداية العام ٢٠٠٥ عن مبادرة ترمي إلى تعزيز الأمن البحري الوطني في وجه التهديدات والأعمال الإرهابية التي تستهدف أستراليا من البحر. ويضاف إلى ذلك أعمال التحديث في تسليح إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والفلبين وفيتنام

مشرف بقاءه قائداً للجيش حتى العام ٢٠٠٧ نظراً إلى «جسامة خطر أي تغيير في السياسات الداخلية»، كما يتركز على أوضاع الهند الداخلية أيضاً، وخصوصاً نجاح الحكومة الهندية في التوصل إلى اتفاقات وقف إطلاق النار مع منظمات مسلحة مثل جبهة برو للتحرير الوطني في ميزورام، وجبهة بودولاند الديمقراطية الوطنية في أسام.

وفي سريلانكا، هناك الصراع الدائر بين القوات الحكومية وانفصاليين نمور التاميل، وفي النيبال سياسة قاسية ضد الماويين في الأرياف؛ وفي بنغلادش عنف متواصل ناتج من صراع القوة بين الحزب الحاكم والحزب الرئيسي المعارض، عصبة عوامي.

أما أبرز التطورات العسكرية في المنطقة، فهي مواصلة الهند وباكستان تحديثهما لقواتهما الصاروخية (هناك جدول شامل في هذا الصدد، ص ٢٢٩)، وتقدم التعاون الدفاعي بين الهند والولايات المتحدة، والهند وروسيا، وتوصل الصين والهند إلى عملية من ثلاث مراحل لحل نزاعهما الحدودي بناءً على تدابير لبناء الثقة في ما بينهما، وهناك أيضاً التعاون الدفاعي بين باكستان والصين والتفاهم بين باكستان والمملكة المتحدة لزيادة التعاون الدفاعي، بما في ذلك تسهيل اقتناء أسلحة ونقل تكنولوجيا وإجراء مناورات عسكرية مشتركة.

في ختام الفصل الخامس تستوقف القارئ خريطة الاستجابة العسكرية التي استدعتها كارثة تسونامي في أواخر العام ٢٠٠٤، وألفت بين جهود عدد غير قليل من

هجومية من طراز AK-47، وإمكانية حصولها على ١٠ طائرات دورية بحرية CN-235 من إسبانيا؛ الأمر الذي يثير مخاوف الولايات المتحدة ودول أخرى، وبخاصة كولومبيا، من أن ينتقل بعض هذه الأسلحة إلى تنظيم مناهي للحكومة الكولومبية ويفاقم عدم الاستقرار في المنطقة. والمعروف أن العلاقات بين الولايات المتحدة وفنزويلا ساءت منذ انتهاء مدة الاتفاق الثنائي الذي دام ٣٥ عاماً وتم بموجبه تدريب قوات فنزويلية. والمعروف أيضاً أن كولومبيا تتلقى مساعدات من الولايات المتحدة، ولا سيما في مضمار مكافحة المتمردين ومهربو المخدرات، كما هي الحال في الإكوادور والباراغواي.

في ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٥، وقعت البرازيل اتفاقاً مع فرنسا كي تشتري ١٢ مقاتلة «ميراج ٢٠٠٠ - سي»، على أن تتسلمها في العام ٢٠٠٦. وفي ٢٤ حزيران/يونيو أعلنت التشيلي بعد مفاوضات مطولة، أنها ستشتري ٣ مدمرات (Type 23) مستعملة من المملكة المتحدة. وفي هذا الوقت، بدأت التشيلي نزع الألغام على امتداد حدودها مع بوليفيا (٣٣٠٠ لغم مضاد للأفراد و ١١٠٠ لغم مضاد للدبابات).

وعلى صعيد اقتصاديات الدفاع، تواصل اقتصاديات أمريكا اللاتينية استرداد عافيتها ونهوضها من الركود الشديد في فترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، حيث سجل في العام ٢٠٠٤ نمو في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة ٥,٧ في المئة، وهي أعلى نسبة في المنطقة منذ العام ١٩٨٠.

يُبرز **الفصل الثامن** اهتمام مجموعة الدول الثماني (G8): كندا، فرنسا، ألمانيا،

وأستراليا، واقتصاديات الدفاع الاسترالية والنيوزيلندية والتاوانية والكورية الجنوبية والسنغافورية واليابانية.

في الفصل السابع بخصوص منطقة

الكاربيبي وأمريكا اللاتينية، إضاءة على الأوضاع الأمنية في هايتي، والتوتر الذي تلقىه أزمته على كاهل جمهورية الدومينيكان بفعل تزايد عدد اللاجئين من هايتي على هذه الجمهورية المجاورة. وفي هذا الفصل أيضاً عرض مقتضب للعلاقات الطيبة المتينة بين كوبا وفنزويلا، واتفاقات كوبا مع روسيا والصين بصدد تسلم كوبا قطع غيار، وتنفيذها برنامجاً لتحسين مستويات طائراتها ودباباتها وصواريخها للدفاع الجوي وقطعها البحرية. ومع أن هناك مؤشرات تعاون بين المكسيك وروسيا، فإن العلاقات الكوبية - المكسيكية مشوبة بالتوتر بحجة تدخل كوبا في السياسات الداخلية المكسيكية، في الوقت الذي تمرّ العلاقة بين الحكومة المكسيكية وحركة زاباتيسا المعارضة بمرحلة تهدئة، عقب إعلان قادة الحركة مواصلة معارضتها للحكومة بعمل سياسي لا من خلال مقاومة مسلحة. وفي نيكاراغوا أزمة حكم يحاول فيه زعيم الساندينين دانييل أورتيغا دفع الرئيس الحالي إنريك بولانوس إلى الاستقالة كي يحلّ محلّه. وثمة خطر تحولّ حملة الاحتجاجات ضدّ الحكومة إلى مواجهة عنيفة مع الشرطة.

وفي ما يتعلق بأمريكا اللاتينية، يشير الفصل إلى إعلان فنزويلا نيتها شراء عدد من طائرات الهليكوبتر «مي 26 -» من روسيا، وإجرائها مفاوضات مع روسيا أيضاً لشراء نحو ١٠٠,٠٠٠ بندقية

مجموعة سلفية مسؤولة عن هجمات إرهابية في الجزائر!

ويلمح الفصل الثامن إلى أن من التطورات العسكرية البارزة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إعلان الاتحاد الأفريقي في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ أنه سيستضيف عدة مناورات تدريبية مشتركة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا، وأن الكامبيون ستكون البلد المضيف، وأنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو برازافيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيينيا الاستوائية والغابون ورواندا وساو تومي ستكون البلدان المشاركة.

ينطلق **الفصل التاسع** من هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن، لي طرح على بساط البحث التحولات الجذرية في بيئة الصراع. ففي بحث «دسم» تحت عنوان «الحرب المعقدة غير المنتظمة: مظهر الصراع المعاصر»، وهو مضمون هذا الفصل، تُلقى ظلال من الشك على المقاربة التي اعتمدها كثير من القوات المسلحة الغربية في الأعوام الأخيرة من القرن العشرين. ومؤدى هذه المقاربة أسلوب في القتال يقوم على الاشتباك المبادئ (أي خارج مدى تأثيرات الأسلحة المضادة)، وتجنب القتال البري، والتعويل على الضربات الجوية والبحرية. وكانت المقاربة مستوحاة من فكرة ثورة في الشؤون العسكرية (Revolution In Military Affairs (RMA)) المؤسّسة على مستحدثات تكنولوجيا التخفي أو التسلّل (Stealth) والمراقبة الإلكترونية وحياسة الأهداف،

إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، روسيا) الشديد بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث المرض والجوع والحكومات الضعيفة والصراعات الكبرى التي تضعه في رأس أجندتها لتزيد في مساعدتها له (٢٥ مليار دولار حتى العام ٢٠١٠)، في مقابل التوغل فيه بواسطة أداة جديدة مبتكرة اسمها عمليات دعم السلام.

ثمة أرقام مخيفة يوردها الفصل الثامن بشأن هذه البقعة من العالم يُخشى أن تكون من قبيل «كلمة حقّ يراد بها باطل». إن مرض الإيدز، مثلاً، منتشر - كما يُعتقد - في كتيبتين على الأقل من قوات جنوب أفريقيا، وفي ما يُقدّر بـ ٤٣ في المئة من أفراد القوات المسلحة النيجيرية. والجفاف في النيجر أدّى إلى جوع يكابده - وفق إحصاءات برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، نحو ٣ ملايين إنسان، منهم ٨٠٠,٠٠٠ طفل. والاضطرابات السياسية تسود إثيوبيا وزيمبابوي وموريتانيا، والصراع المسلح يشتد في إقليم دارفور (السودان) بعد أن توصلت الحكومة السودانية إلى تسوية سياسية ووضعت حداً لحرب أهلية دامت ٢١ عاماً، ويغري الأقربين (دول الاتحاد الأفريقي) والأبعدين (دول الاتحاد الأوروبي والناتو) بالتدخل في شؤون السودان الداخلية عبر وسائل شتى. وينسحب الأمر نفسه على جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا ونيجيريا وساحل العاج وأخيراً مالي، التي توصف بأنها «موضع تركيز للجهود الأمريكية الإقليمية في حملتها على التطرف». ويشار هنا إلى وجود فريق أمريكي للتدريب العسكري في كيدال (مالي) قرب الحدود الجزائرية، بذريعة وجود

الضربات الجوية والبحرية وحصرت القتال، إلى حدٍّ بعيد، في الميدان البري.

بيت القصيد، إذًا، هو تبدل بيئة الصراع بتبدل المقاربات على المستوى التكتيكي، من المقاربة المرتكزة على التضاريس الرئيسية (الاستيلاء على الأرض والسيطرة عليها)، والمقاربة المرتكزة على العدو (تدمير قوات العدو الرئيسية في القتال)، إلى المقاربة على المنظومة (الهيمنة على البيئة بكاملها)؛ لكن دون ذلك «مركب البيئة» الذي تفرَّعه المقالة إلى مركب البيئة المادية ومركب البيئة البشرية ومركب البيئة المعلوماتية. ولكلٍ من هذه المركبات مخاطرها على سلامة إدارة القوات الغازية.

هذا التعقيد ليس بجديد، يقول البحث، وإنما الجديد في بيئة الصراع الراهنة هو أن سهولة الحركة الدولية والاتصالات الملائمة للعولمة، تيسر للخصم الرشيق القفز بين مناطق الصراع ومسارحه، مستغلاً نجاحات على مستوى ما للتعويض عن هزائم على مستوى آخر. ومن مفارقات البيئة الجديدة أن للنجاحات المشار إليها، ومهما يقل شأنها، تأثيراً دعاوياً على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية، بفضل أنشطة وسائل الإعلام التي تنقل مجريات القتال في الزمن الحقيقي.

فوق هذا وهذا، يتجلى مظهر الصراع المعاصر في مستويات الحرب، حيث أضحي هناك تفاعل مباشر بين الأعمال التكتيكية والنتائج الاستراتيجية، وبات المستوى العملائي «معصوراً» بين المستويين التكتيكي والاستراتيجي. كما يتجلى في تزايد التشابه بين «الفاعلين التابعين لدول» و «الفاعلين غير التابعين لدول»؛ إذ إن هؤلاء الأخيرين

والاشتباك الدقيق، والاتصالات المتشابكة. والغرض هو تبديد «ضباب الحرب» وتحاشي الحاجة إلى قتال بري مطوّل. وقد سرت، إذ ذاك، مصطلحات مثل «سيطرة المعلومات» ومفاهيم مثل «أنظر أولاً، تصرف أولاً»، إنّه بشكل حاسم». بيد أن بيئة الصراع في مطلع القرن الحادي والعشرين حلت على نحو لم يتوقعه المخططون العسكريون الغربيون؛ إذ وجدت القوات العسكرية الغربية نفسها مستدرجةً باطراد إلى حملات بالغة التعقيد والخطورة في تضاريس أرضية ممدّنة (Urbanized)، إزاء أعداء غير منتظمين وذوي مناعة في وجه الكثير من التكنولوجيات المتطورة التي تركز إليها مقاربة «الثورة في الشؤون العسكرية».

ويلفت البحث إلى واقع أن الهيمنة غير المسبوقة التي حققتها الولايات المتحدة، بما هي القوة العظمى الوحيدة، بالقوة العسكرية التقليدية التي تضمن لها سرعة وحسماً في الحروب التقليدية، قد اهتزت بعنف نتيجة وعي أعداء أمريكا الفعليين والمحتملين لهذا التفوق الذي لا يُداني، وعملهم على زعزعة وإرباكه. ويشير البحث في هذا الصدد إلى «جهات غير تابعة لدول»، كتنظيم القاعدة، تمكنت من تطوير ما يسمى المقاربات «اللامتناظرة» التي سمحت لها باجتناّب القوة العسكرية الأمريكية، وبمنع حملات هذه القوة من حسم الصراع لمصلحتها. وخير دليل على هذا هو أن قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة نجحت في كسر شوكة القوات التقليدية العراقية في ٢٣ يوماً فقط، لكنها ما زالت حتّى اللحظة عاجزة عن إنهاء الصراع بشكل ناجز، بفعل المقاومة العنيدة «غير المنتظمة» التي حيّدت مفاعيل

في تيمور الشرقية. ونتيجة لذلك، كانت أستراليا السبابة إلى إصدار أول تحليل شامل للظروف الجديدة في ما يدعى ورقة «القتال في الحرب المعقدة»، وتحديد التهديد المستقبلي بكونه صادراً عن «أعداء متمردين وإرهابيين غير منتظمين، لكنهم جيدو التسليح ومترابطون بشبكات». وتلتها بريطانيا التي أصدرت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ «كتيب تعليمات ميدانياً - مؤقَّتاً». وقد تبنت هذه الدول الثلاث مقاربات تشدد على «عمليات فرق صغيرة محمية ومترابطة بشبكات، في تضاريس أرضية معقدة ضد أعداء خفي في الحركة وغير منتظمين».

القسم الثاني من الميزان العسكري، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، كناية عن الجدول رقم ٤١ الذي يورد عدداً مختاراً من المجموعات المسلحة غير التابعة لدول، بعد أن يعرف «المجموعة المسلحة غير التابعة لدولة» بأنها قوة معارضة مسلحة ومنظمة وذات هدف سياسي، وتعمل بصورة مستقلة عن الدولة أو الحكومة. والمجموعات المذكورة في الجدول هي تلك التي لها بنية قيادة فاعلة. كما إنَّ التعريف يشمل المجموعات التي يمكن أن توصف بأنها أفراد حرب عصابات، وقوات ميليشيا، ومجموعات شبه عسكرية أو مجموعات دفاع عن النفس، ومجموعات إرهابية ذات أهداف سياسية، وسبق لها أن أحدثت أضراراً في الأرواح والممتلكات.

ويرفق الجدول رقم ٤١ بأسماء مجموعات الدول التي نشأت فيها المجموعات، وسنة نشأتها، وتقديراً لعدد

يستخدمون الآن أنظمة أسلحة متطورة، ويمارسون سيطرة على أراضٍ وسكان، ويتمتعون بقدر كبير من التطور التكنولوجي والقدرة على إحداث أذى مميت كان وقفاً على الدول وقواتها المسلحة النظامية.

وتدفع بيئة الصراع المعاصر القوات المسلحة الغربية، على وجه الخصوص، إلى الدمج في ما بين العمليات الخاصة والعمليات التقليدية، بحيث تتجشم عناء جعل الجندي النظامي العادي في مستوى وحدات القوات الخاصة لجهة امتلاك روح المبادرة الفردية، والتحلي بملكات ثقافية ولغوية، وإتقان استخدام أسلحة وأجهزة استشعار متقدمة وخوض عمليات مستقلة في مجموعات صغيرة. ثمَّ هناك مشقات تمييز المحاربين من غير المحاربين، ولا سيما في ظل ما يوصف بـ «خصخصة الصراع»، بمعنى انخراط شركات عسكرية خاصة في بيئة الصراع، جنباً إلى جنب القوات النظامية، لتأدية أعمال من قبيل حماية الشخصيات المهمة، وتقديم دعم لوجيستي واستخباري واستشاري.

بناء على ذلك، استجابت قوات تقليدية كثيرة للبيئة الجديدة، أو إنها تسعى إلى التكيف مع التعقيدات المتزايدة للحرب في القرن الجاري. غير أن الدول الثلاث الوالغة بشدة في العمليات العسكرية منذُ بداية هذا القرن، هي الدول نوات «التقاليد الأنغلوساكسونية»: أستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة. ومن سخریات الأمور أن الجيش الأسترالي في طليعة القوات الغربية التي تكيفت مع الظروف الجديدة. ويعزو البحث هذه «الريادة» إلى خبرات أستراليا في صراعات أواخر القرن العشرين، وبخاصة

ثُمَّ إنَّ القوة العسكرية بمظهرها المادي - على النحو الذي يعرضه الميزان العسكري، ليس سوى قمة جبل الجليد؛ فحتى سوريا وحدها متفوقة على إسرائيل عدداً، إذ إنَّ عديدها من القوات المسلحة (العامة والاحتياطية) يربو على ٦٠٠,٠٠٠ في مقابل ٥٧٢,٠٠٠، وعدد دباباتها ٤٦٠٠ دبابة في مقابل ٣٦٥٧ دبابة، وعدد طائراتها القتالية ٦٣٢ طائرة في مقابل ٤٠٠ طائرة. إلا إنَّ الميزان خليق بأنَّ يؤخذ بمظهره المتكاملين: المظهر المادي والمظهر المعنوي. وفي شأن هذا الأخير، يجد القارئ العربي نفسه أمام باب موصد قد يزحزحه - مرة أخرى - البحث في الوجه الآخر من «عملة» الميزان العسكري: الفعالية العسكرية.

ختاماً، إلى القارئ العربي دعوة إلى التحري عن «خوافي» الفعالية العسكرية العربية التي تتلخص بالاستفسار عن مستوى كلٍّ من: تماسك الوحدة القتالية؛ براعة القيادة العسكرية؛ القيادة التكتيكية؛ إدارة المعلومات؛ المهارات التقنية واستخدام الأسلحة؛ الصيانة والشؤون اللوجيستية؛ الحالة المعنوية؛ التدريب. بعبارة أخرى، يتلزم العامل المادي والعامل الإنساني تلازم «الحصان والعربة»، ولن يكون «الميزان العسكري»، الذي هو بمثابة «العربة»، في نصابه الصحيح ما لم يُقرن بإحاطة وافية لسائر شروط الفعالية العسكرية، التي هي بمثابة «الحصان».

قصارى القول، إنَّ الميزان العسكري مرجع ضروري لكنه غير كافٍ □

أفرادها، ووضعها الراهن، وأهدافها. وقد بلغ مجموع ما اختير من هذه المجموعات الناشطة في شتى بقاع الأرض ٢١٢ مجموعة. والغريب، بل والمضحك، أنَّ الجدول لا يذكر أي مجموعة مسلحة ناشطة في الولايات المتحدة حتَّى من باب وصفها بميليشيا! (انظر الجدول ص ٤٢٢ - ٤٣٤).



لا منأى للقارئ العربي - وهو يوقف جهده على فهم جوهر الميزان العسكري بين الدول العربية وإسرائيل كما هو مبين في هذا التقدير/الكتاب السنوي - عن أن يجد نفسه مسوقاً إلى معاودة السؤال، الذي يلح منذ أن وقع اتفاق الصلح بين مصر وإسرائيل، ويزداد إلحاحاً منذ وقوع العراق في وهدة الاحتلال الأمريكي - البريطاني: هل يجوز، بعد، الأخذ بمعطيات القدرات العسكرية العربية بعد إذ اختزل الصراع العربي - الإسرائيلي بمدلوله العسكري إلى حالة لا حرب ولا سلم بين سوريا وإسرائيل؟ وحتى لو زالت هذه الحالة، فإنَّ التطورات المتسارعة تنذر بعودة الحرب لكن بوجه آخر للصراع العسكري هو صراع بين سوريا والولايات المتحدة. وعندها لا يعود للقدرات العسكرية التقليدية السورية جدوى إلا بمقدار ما يتضافر صمود القوات النظامية المسلحة والمقاومة الشعبية على منع القوات الأجنبية الغازية من إحراز قصب الحسم.